

تصحيح أخطاء

١ - في قرار المخالفة للمستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء المنشور على متن الصحيفة ٧٨٦ من عدد الجريدة الرسمية ١٥٥٥ الصادر بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٦١ سقط سهواً الحرف (لا) من السطر الخامس بين كلمتي (أوسع يدخل) بحيث تقرأ العبارة (معنى أوسع لا يدخل في المصلحة) .

٢ - جاء في باب الموظفين على الصحيفة ٧٨٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥ أن الأشخاص المرفعين بموجب البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ هم من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية خطأ والصواب من موظفي وزارة الانشاء والتعمير .

٣ - ورد خطأ اسم (عادل الخالدي) في ورقة الاغبار المنشورة بأخر الصحيفة ٧٢٣ من عدد الجريدة الرسمية ١٥٥٤ الصادر بتاريخ ١٠ حزيران سنة ١٩٦١ والصواب (غالب الخالدي) .



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٣ صفر سنة ١٣٨١ هـ — الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٦٠

الفهرس

صحيفة

٨٧٥	قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦١ « قانون البلديات المعدل الموقت »
٨٧٦	قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١ « قانون موقت معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة »
٨٧٧	نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦١ « نظام سوق الخضار والفواكه في مدينة اريحا »
٨٧٩	نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦١ « نظام التراكات وأموال الايتام المعدل »
٨٨٠	نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٦١ « نظام دكان الجندي المعدل »
٨٨١	نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٦١ « نظام مكتبة بلدية نابلس »
٨٨٤	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة بترول العراق المحدودة
٨٨٦	قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦١
٨٨٦	تطبيق نظام الانتقال والسفر
٨٨٧	تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين

نهر السيد للفلك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون البلديات المعدل المؤقت

رقم (٢٢) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم (قانون البلديات المعدل المؤقت لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦١/٣/١٦ .

المادة ٢ - يستعاض فيما يتعلق بأمانة العاصمة عن عبارة (وزير الداخلية) حيثما وردت في القانون الأصلي وتعديلاته وأية أنظمة صدرت بمقتضىها بعبارة (رئيس الوزراء) .

١٩٦١/٦/٢٦

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى ناصر	وزير الداخلية فلاح المداحنة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصلي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية (٠٠٠)	
وزير الزراعة والإصلاح والتسمير علي نصوح الطاهر	وزير الأشغال العامة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يعقوب معمر	وزير المالية عبد علي الجعبري	

نهر السيد للفلك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٦/٢١ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١

قانون مؤقت معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز

الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٦) المضافة بموجب القانون الأصلي الى الاتفاق المفقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المؤرخ في ١٩٤٧/٨/١٤ بالاستعاضة عن كلمة (المنطقة) اينما وردت فيها بكلمة (المناطق) واضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة (وادي السير) مباشرة (وبلدية صويلح والحمر) .

١٩٦١/٦/٢٢

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى ناصر	وزير الداخلية فلاح المداحنة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصلي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوري	
وزير الزراعة والإصلاح والتسمير علي نصوح الطاهر	وزير الاقتصاد الوطني (٠٠٠)	وزير الأشغال العامة يعقوب معمر	وزير المالية عبد علي الجعبري

نظام سوق الخضار والفواكه في مدينة أريحا

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥ ،
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١

نظام سوق الخضار والفواكه في مدينة أريحا

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام سوق الخضار والفواكه في مدينة أريحا لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والألفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك: تعني لفظة (المجلس) مجلس بلدية أريحا .

تعني لفظة (منطقة البلدية) منطقة بلدية أريحا .

تصرف لفظة (الخضار) وتشمل جميع أنواع الخضار الطازجة والمجففة سواء كانت نائمة فوق الأرض أو في باطنها .

تصرف لفظة (الفواكه) وتشمل جميع أنواع الفواكه والثمار الطازجة والمجففة .

المادة ٣ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أية خضار أو فواكه ضمن منطقة البلدية إلا في سوق البلدية العام الذي انشئ على أرض الأوقاف بالقرب من شارع القدس .

المادة ٤ - يستوفي المجلس مباشرة أو بواسطة ملتمم جباية رسوم سوق الخضار والفواكه الرسوم التالية من البائع أو المستورد ومن المشتري مناصفة عما يباع أو يتعاقد على بيعه أو يعرض للبيع في السوق المذكور أو في أي مكان ضمن منطقة البلدية باستثناء الموز الذي تستوفي الرسوم عنه من المشتري .

أ - الفواكه :

الموز - عن كل طن اربعمائة فلس والقطف عشرة فلسات .

البطيخ - دينار عن السيارة الكبيرة وخمسمائة فلس عن السيارة الصغيرة .

الفصام - عشرون فلساً عن كل صحارة وزنها من ٢٠ - ٢٥ كيلو غرام .

الحمضيات - عشرون فلساً عن كل صحارة وزنها من ٢٠ - ٢٥ كيلو غرام .

الانمار والفواكه محصول البلاد والمستوردة من الخارج - عشرون فلساً عن كل صحارة وزنها من ١٥ - ٢٥ كيلوغرام .

نصب السكر - عشرون فلساً عن كل ربة تحتوي على ٢٥ عود .

البلح - عشرة فلسات عن كل كطف .

عشرون فلساً عن كل صحيفة أو قفير أو صندوق .

ب - الخضار :

القرنيط والملقوف والقرع الاصفر والباذنجان (الصوبا) عن كل طن ثلاثمائة فلس .

الخضار محصول البلاد والمستورد من الخارج على اختلاف أنواعها - عشرون فلساً عن كل صحارة وزنها من ١٥ - ٢٥ كيلو غرام .

الخضار محصول البلاد على اختلاف أنواعها والتي تعمي في شرحات وزن من ٣ - ٤ كيلوغرام أربعة فلسات ووزن من ٥ - ٧ كيلوغرام ستة فلسات ووزن من ٨ - ١٠ كيلوغرام عشرة فلسات .

الحس - خمسون فلساً عن كل مائة خسة .

الفجل، البقدونس، البصل الأخضر، الرشاد، الساق، السبانخ، الفلفل الأخضر - عشرون فلساً عن كل ربة أو صحارة وزنها من ١٥ - ٢٥ كيلوغرام وثلاثين فلساً عن كل سل أو شوال .

ج - جميع أنواع البطاطا، البصل، الكستا، التوم، الفستق، المستوردة من الخارج ثلاثون فلساً عن كل شوال .

المادة ٥ - كل من يخالف أحكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبالإضافة إلى ذلك يحكم عليه بدفع ضعف الرسوم الواجب استيفاؤها بموجب المادة الرابعة من هذا النظام .

المادة ٦ - تلتى المواد (٣ و ٤ و ٥) وتعديلاتها من نظام أسواق بلدية أريحا لسنة ١٩٥٣ المنشور في الملحق الأول للعدد رقم (١١٣٤) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٦ .

١٩٦١/٦/٢٧

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى تاحي	وزير الداخلية فلاح المداحمة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنيطي	رئيس الوزراء بهبخت التلوي
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصفي ميروا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير الأشغال العامة وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يعقوب معمر	وزير المالية (٠٠٠)
وزير الزراعة والأنشاء والتعمير علي نصوح الطاهر		وزير الأشغال العامة وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يعقوب معمر	وزير المالية محمد علي الجعبري

نظام التأمين للملك الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٥) من قانون الأيتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٨ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام التركات واموال الأيتام المعدل

رقم (٣٩) لسنة ١٩٦١

المادة الأولى - يطلق على هذا النظام اسم (نظام التركات واموال الأيتام المعدل لسنة ٩٦١ ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وتعديله بالنظام رقم ١ لسنة ١٩٥٦ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - يوضع رقم (١) بعد المادة (٣٤) من النظام الأصلي مباشرة وتضاف الى المسادة فقرتان جديدتان تحت رقم ٢ و ٣ كما يلي :

٢ - اذا كان الرهن بحجة شرعية تشتمل على لفظ من الفاظ الحكم ينفذ مضمونها من قبل مأموري الاجراء ولو لم يكن ذلك الرهن مسجلاً لدى دوائر التسجيل .

٣ - اذا لم يف المال المرهون بالدين او تعذر التنفيذ فيه او زال ملك المدينون عنه بأية طريقة ، تنفذ هذه الحجة في اموال المدينون الاخرى منقولة او غير منقولة ولو آلت الى الورثة بطريق الأثر .

١٩٦١/٦/٢٨

أحمد بن طلال

وزير الخارجية (٠٠٠)	وزير الداخلية فلاح المداحنة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الامين الشنتفي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
--------------------------	--------------------------------	-------------------------------------------------------------	-------------------------------

وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصفي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبومي
-------------------------------------------------------------------------	-----------------------------	------------------------------

وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الاشغال العامة وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يعقوب معمر	وزير المالية الدولية (٠٠٠)
---------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------	------------------------------------

نظام التأمين للملك الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة الجيش العربي الاردني رقم (١) لسنة ١٩٥٩ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٧/٢ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام دكان الجندي المعدل

رقم (٤٠) لسنة ١٩٦١

١ - يسمى هذا النظام (نظام دكان الجندي المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يلغى نص المادة (١٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١٣ - تكون هيئة دكان الجندي هي اللجنة المسؤولة عن فتح المناقصات لجميع المشتريات الخارجية وتمتد الجلسات اللازمة لهذا الغرض حسب النظم ويعتبر الاجتماع قانونياً إذا حضره ثلثا أعضاء الهيئة وتتم الاحالات إذا وافق اكثر من نصف الاعضاء الحاضرين في الجلسة على ذلك .

١٩٦١/٧/٣

أحمد بن طلال

وزير الدفاع وصفي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبومي	رئيس الوزراء وزير الخارجية بهجت التلهوني
---------------------------	-----------------------------	------------------------------	------------------------------------------------

وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدلية حسن السكاك	وزير التربية والتعليم وفيق الحسيني	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر
---------------------------------------------------	--------------------------------------	---------------------------------------	-----------------------------------

وزير الاقتصاد الوطني جليل حوب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد المجيد موتضي
----------------------------------	-------------------------------------------------------------------	------------------------------------

نظام مكتبة نابلس

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٧/٥ ،

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام مكتبة بلدية نابلس

رقم (٤١) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مكتبة بلدية نابلس لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني عبارة (المجلس) مجلس بلدية نابلس .

وتعني عبارة (مدينة نابلس) المنطقة التي تقرر حدودها بموجب قانون البلديات .

ويقصد بعبارة (المكتبة) مكتبة بلدية نابلس .

المادة ٣ - يهدف هذا النظام الى وضع سياسة طويلة الامد ترمي الى تنمية المكتبة وترقيتها واغنائها وتوسيع خدماتها لتحقيق اهدافها على خير وجه ممكن .

المادة ٤ - تكون المكتبة مؤسسة شعية عامة تفتح ابوابها لجميع الناس على السواء وذلك للمساهمة في تحقيق الاهداف التالية :

أ - رفع مستوى الثقافة الشعبية لآبناء مدينة نابلس والمقيمين فيها وزائريها واتاحة فرص التثقيف لجميع الراغبين في المطالعة .

ب - تشجيع المواطنين على استخدام اوقات الفراغ استخداماً وافياً خلافاً .

ج - تجميع المواهب والمهارات العلمية والأدبية والفنية . ونشر الانتاج المبدع في هذه النواحي على اوسع نطاق ممكن .

د - بث الثقافة (الأدب الشعبي) والترويج لها وتشويق المواطنين للتمتع بها وتقديرها حق قدرها .

هـ - تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تهيئة الوسائل للبحث العلمي الحر .

المادة ٥ - ولتحقيق هذه الغايات المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا النظام تطبق المبادئ والاجراءات التالية ما أمكن ذلك :

أ - تفتح المكتبة ابوابها لجميع الناس على السواء رجالاً ونساء كباراً وصغاراً وتضم المكتبة من مواد المطالعة والوان النشاط الثقافي ما يناسب مختلف المستويات العلمية ويروق لمختلف الاذواق والميول والحاجات .

ب - الاصل استعمال محتويات المكتبة لا حفظها فحسب ولذلك توضع التعليمات الادارية للمكتبة على وجه ينشط تداول الكتب وحرية استعمالها وزيادة عدد المتفعين بها .

ج - تزود المكتبة بامهات الكتب والروائع ويضاف الى محتوياتها دورياً وباستمرار المفيد بما يجد في عالم الثقافة العربية والأجنبية من كتب ومجلات وصحف ومراجع وفهارس وموسوعات وأدلة وتقارير رسمية وخرايط ومصورات ومواد ايضاحية تعليمية وترصد المخصصات وتجمع المساهمات والتبرعات الكفيلة باغناء المكتبة لتبقى حية نائمة متطورة وتجذب الناس والقراء وباستمرار وتقدم لهم الغذاء الفكري النافع .

د - تعقد المكتبة المؤتمرات والنداءات وتدعو الى الحفلات والمحاضرات وتنظيم المعارض الدائمة والمؤقتة وتعرف بالآثار الاردنية والعربية وتراث البلد الثقافي وتستعمل في كل ذلك وسائل النشر الحديثة المؤدية الى الاتصال بالجمهور واقادتهم .

هـ - تتعاون المكتبة مع غيرها من المكتبات في الوطن وفي الخارج لارقي بالثقافة العامة ونشر التراث العربي والانساني وذلك عن طريق تبادل المعلومات والمطبوعات والوثائق وترجمة المفيد منها الى اللغة العربية واللغات الأجنبية الحية والتعاون مع المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية التي تعنى بشؤون المكتبات وأسباب ترقيتها .

المادة ٦ - يشرف على وضع السياسة العامة للمكتبة المجلس أو لجنة يؤلفها من عدد مناسب من أعضائه ويجوز له إضافة عدد آخر من المواطنين البارزين القاطنين في مدينة نابلس ولهذا المجلس أن يستعين بأشخاص فنيين عند الحاجة الى ذلك ويطلق على المجلس أو اللجنة المؤلفة بموجب هذه المادة لجنة الاشراف .

المادة ٧ - يتم نصاب لجنة الاشراف بالاكثرية العادية وتكون القرارات ملزمة ونهائية اذا أقرتها الاكثرية العادية واذا تغيب عضو من الأعضاء غير أعضاء المجلس عن ثلاث جلسات متوالية يكون فاقداً عضويته .

المادة ٨ - تضع لجنة الاشراف في الاوقات المناسبة اقتراحاً مفصلاً بموازنة المكتبة ويدرس المجلس هذا الاقتراح ويعدله بالشكل المناسب ويصبح نافذ المفعول بعد اقراره بالطرق الرسمية ويكون للجنة الاشراف حق تعديل بنود الاتفاق بعد استصدار موافقة المجلس على ذلك .

هكذا من الأصول

المادة ٩ - تضع لجنة الاشراف تعليمات مفصلة شاملة للشروط الادارية الخاصة بتنفيذ قراراتها واصول التصرف في الكي والاعارة والتأمينات والمقوبات المالية والادارية وجميع الامور الاخرى التي تتعلق بالنشاط المكتبي وتحسين سبل الاستفادة من المكتبة وتصبح هذه التعليمات نافذة المفعول بعد إقرارها من المجلس الذي له الحق بالنظر في هذه التعليمات وتقييدها وتعديلها .

المادة ١٠ - يشرف على تنفيذ السياسة العامة للمكتبة وتطبيق التعليمات الادارية فيها أمين للمكتبة ذو مؤهل علمي مناسب بين

المجلس ويكون أمين المكتبة السكرتير التنفيذي للجنة الاشراف وله حق البحث في جميع الأمور التي تعرض على لجنة الاشراف ويساعد الامين موظفون ومستخدمون آخرون بالعدد الذي يتطلبه توسيع العمل والنشاط والخدمات في المكتبة .

المادة ١١ - يكون أمين المكتبة مسؤولاً عن محتويات المكتبة وتنظيم سجلاتها والمحافظة على كتبها واثاثها وادواتها ومعداتنا ويرتبط بكفالة مالية معقولة وفق ما يقرره المجلس تضمن حقوقه في موجودات المكتبة .

المادة ١٢ - تقدم لجنة الاشراف الى المجلس سنوياً ومع اقتراح الموازنة الجديدة تقريراً عاماً عن احوال المكتبة ومخزونها ونشاطها وتداول الكتب فيها وعدد زائريها وغير ذلك من الأمور التي توضح عمل المؤسسة وما حققته من اهداف في العام المنصرم وخطة عملها للعام أو الاعوام المقبلة ويتقضي على المجلس تعيين لجنة خاصة كل سنة لجرد محتويات المكتبة وتقديم تقرير عن عملية الجرد هذه .

المادة ١٣ - تشكل مصروفات وإيرادات المكتبة جزءاً من موازنة البلدية العامة .

١٩٦١/٧/٦

أحمد بن طلال

وزير الدفاع وصفي مريزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبوسي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية جهت التلهوني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدل حسن الكاتب	وزير التربية والتعليم وفيق الحسيني	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر
وزير الاقتصاد الوطني جليل حوب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات مجد المجيد مونس	

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠٨) المتضمن اقرار مشروع الاتفاقية النوي عقدها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة بتول العراق المحدودة (I. P. C.) بشكها التالي وتفويض معالي وزير المالية بالتوقيع عليها بالنيابة عن الحكومة .

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة بتول العراق المحدودة

ان هذه الاتفاقية قد تمت في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٦١ فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة هنا بمعالي وزير المالية السيد هاشم الجبوسي (بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٠٨ تاريخ ١٩٦١/٦/٢١) تدعى فيما بعد بالحكومة) باعتبارها فريقاً أول .

وبين شركة بتول العراق المحدودة (وتدعى فيما بعد بالشركة) ممثلة بمستر سي . اي . هان باعتبارها فريقاً ثانياً . حيث أنه :

أ - استأداً الى ، وبموجب اتفاقية (تدعى فيما بعد « اتفاقية المرور ») مؤرخة ١١ كانون الثاني ١٩٣١ وموقعة من الحكومة كفرق أول والشركة كفرق ثان ، التي بموجبها قد منحت الشركة حقوقاً معينة لتسيير عملياتها بخصوص مد الانابيب وتركيب وبناء وصيانة أعمال مختلفة معينة على وجه الخصوص ومدرجة اجمالاً في الاصطلاح « المشروع » (كما هو معرف في اتفاقية المرور) ومشار إليها فيما بعد « بالمشروع » .

ب - لقد أقامت الشركة المشروع تنفيذاً لاتفاقية المرور ، وطبقاً للشروط الواردة فيه .

ج - تقوم الشركة حالياً بدفع مبلغ سنوي شامل قدره (٦٠٠٠٠) جنيه استرليني مقابل خدمات ومساعدة معينة تقدمها الحكومة للشركة .

د - بموجب اتفاقية المرور ووفقاً لاتفاقيتين معقودتين بين فريقتي هذه الاتفاقية ومؤرختين على التوالي ٨ شباط ١٩٣٧ و ١٣ تموز ١٩٥٧ فان الشركة قد احتفظت وخدمت وشغلت جهاز مواصلات (Telecommunications System) داخل الاردن - يدعى فيما بعد بجهاز المواصلات (The Telecommunications System) .

هـ - وافقت الشركة على أن تمنح الحكومة بناء على النصوص والشروط المدرجة فيما بعد استعمال بعض موجوداتها الثابتة لجهاز أنابيبها في الاردن .

بناء عليه فقد تم الاتفاق الآن على ما يلي :

١ - تمنح الشركة ابتداء من تاريخ النفاذ ترخيصاً وسلطة للحكومة وموظفيها وممثليها ليستخدموا موجودات الشركة الثابتة (كما ستحدد فيما يلي) لاي من الغايات التالية أي :

١ - مشاريع تنمية المياه الحكومية والبلدية في الاردن .

٢ - نقل النفط الخام الى شركة المصفاة الاردنية المحدودة في الزرقاء .

٣ - نقل المنتجات البترولية المصفاة والمعدة للاستهلاك المحلي في الاردن وأيضاً تمنح الشركة الحكومة رخصة وسلطة لاستعمال بناياتها ومنشأتها المائية والكهربائية التي تكون جزءاً من موجودات الشركة الثابتة وأيضاً المعدات الثابتة المتعلقة بها وذلك لاسكان وتقديم الخدمات العامة لمواطني الحكومة ومستخدميها وممثليها وأيضاً لغايات ترويج السياحة .

ويكون للحكومة الحق بدخول الاراضي التي هي بحوزة الشركة بموجب اتفاقية المرور لاي من الافراض المينة أعلاه .

بـ في هذه الاتفاقية الاصطلاح « الموجودات الثابتة للشركة » يعني جميع أنابيب الشركة ومضخاتها وبيوت مضخاتها في الأردن والمعدات الثابتة والبنيات الواقعة على جهاز الأنابيب المتعلقة بها وأيضاً مع جهاز المواصلات (Telecommunications System) والمعدات الثابتة المتعلقة بها وأيضاً مع آبار الماء خاصة الشركة والمنشآت المائية والمعدات الثابتة المتعلقة بها جميع تلك الاملاك المشار إليها أعلاه وأموال الشركة المنقولة الواقعة في جهاز الأنابيب في الأردن هي موصوفة ومحددة في الجدول الملحق بهذه الاتفاقية .

٢ - لا تكون الحكومة مسؤولة عن الاستهلاك المادي الناتج عن استعمال موجودات الشركة الثابتة .

٣ - تعفي الحكومة الشركة بموجب هذا الاتفاق انهاء شاملاً ونهائياً من :

أ - جميع التزامات الشركة أيما كان منشأها تترتب عليها بسبب جهاز المواصلات .

ب - التزامات الشركة الواردة في البند الثاني من اتفاقية المرور المتعلقة بنقل أي من موجودات الشركة الثابتة عند انتهاء أجل الاتفاقية .

٤ - ابتداء من تاريخ النفاذ تأخذ الحكومة على عاتقها كل المسؤولية لتأمين أي خدمات عامة كانت تقدمها الشركة بما في ذلك توفير الماء والكهرباء للسكان المحليين والمعاهد والسلطات المحلية بجوار خطوط أنابيب الشركة ومنشأتها وتتمتع الحكومة بان تعوض الشركة عن كافة المطالبات التي قد توجه ضد الشركة من قبل السكان المحليين والمعاهد والسلطات المحلية للحصول على أي من تلك الخدمات أو على أي ما له علاقة بها .

٥ - تقبل الحكومة موجودات الشركة الثابتة في وضعها الراهن كما هي عند تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وزيادة عن التعويض المنصوص عنه في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية تتعهد الحكومة بتعويض الشركة وابقائها مموّساً عليها :

أ - عن ضد كل ادعاءات ومسؤوليات وطلبات واجراءات واضرار وتكاليف ومصاريف ايا كانت الناتجة او المتوقعة عن أي امر تتضمنه هذه الاتفاقية .

ب - عن ضد كل مطالبات الجمارك والمكوس ورسوم الطوابع والموارد الأخرى الناشئة عن هذه الاتفاقية .

٦ - اذا رغبت الشركة في أي وقت ما بأن تجدد اعمالها المتعلقة بترانزيت النفط بموجب اتفاقية المرور فيكون للشركة عندئذ الحق بأن تنهي هذه الاتفاقية باعطاء الحكومة اشارة مسبقاً قبل ستة اشهر وباتهاء مدة هذا الاشعار فان حق الحكومة بموجب المادة الاولى من هذه الاتفاقية باستعمال أي من موجودات الشركة الثابتة التي كانت في موقع جهاز الأنابيب في الأردن بتاريخ اعطاء الاشعار المذكور من قبل الشركة يتوقف .

٧ - فيما عدا احكام هذه الاتفاقية فان اتفاقية المرور وحقوق واجبات الطرفين الناتجة عنها تبقى نافذة وسارية المفعول .

٨ - اذا في أي وقت ما خلال مدة الاتفاقية او بعد ذلك نشأ أي شك او خلاف او نزاع بين الفريقين فيما يتعلق بتفسير او تنفيذ او أي شيء آخر في هذه الاتفاقية او له صلة بها او يتعلق بحقوق او مسؤوليات أي فريق بمقتضى هذه الاتفاقية فان ذلك في حالة فشل أي اتفاق لتسويته بطرق أخرى يحال الى التحكيم حسب الطريقة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من اتفاقية المرور .

٩ - ان هذه الاتفاقية هي مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية ولكل من الطرفين نفس القوة واذا اُحيل أي شك او خلاف او نزاع الى التحكيم فانه يجب تقديم كلا النصين الى المحكمين والفصل .

١٠ - ان التعبير « تاريخ النفاذ » الوارد في هذه الاتفاقية يعني اقرب تاريخ يتم فيه توقيع هذه الاتفاقية من كلا ممثلي الفريقين ويقترب توقيع صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

وقعت من الفريقين على نسختين أصليتين في اليوم والسنة المذكورتين اعلاه

بالتايبة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وزير المالية
هاشم الجبوري

بالتايبة عن شركة بترول العراق المحدودة
ممثل شركة بترول العراق
سي . اي . هان

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٦١) بشكله التالي :

قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (١٠٧) من قانون الطيران المدني رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار رسوم الملاحة الجوية المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع قرار رسوم الملاحة الجوية لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقرار الاصلي وتعديلاته كقرار واحد ويعمل به بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٨) المضافة الى القرار الاصلي بموجب المادة (٤) من القرار المعدل لسنة ١٩٦٠ ويستعاض عنه بما يلي :

٨ - رسوم خدمات السفر الجوي

أ - يستوفى رسم قدره (٢٥٠) فلساً من كل مسافر بطريق الجو مغادر من او قادم الى المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يعفى ركاب الترانزيت الذين لا يتأخرون بالمطارات وملاحو الطائرات من هذه الرسوم .

ج - تحصل رسوم الركاب القادمين من قبل موظفين من الطيران المدني يعينون لهذه الغاية وذلك بموجب ايصالات رسمية .

د - تصدر طوابع ايرادات قيمة كل منها (٢٥٠) فلساً تباع لمكاتب شركات الطيران وكافة الوكالات والجهات المعنية الاخرى مقابل ايصالات رسمية .

١٩٦١/٧/٢

تطبيق نظام الانتقال والسفر

أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره رقم (١٢٢٨) تاريخ ١٩٦١/٦/٤ وقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٧/٢ بناء على تسبب معالي وزير المالية الموافقة على ما يلي :

١ - احاطة وظيفة رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي الى الوظائف والمراكز المدرجة تحت الفقرة (أ) من المادة ١٢ المعدلة من نظام الانتقال والسفر .

٢ - احاطة الوظائف التالية الى قائمة الاشخاص الذين تنطبق عليهم الفقرة (ب) من المادة ١٢ المعدلة المشار اليها :

رئيس النيات العامة

النائب العام في كل من عمان والقدس

رئيس محكمة الاستئناف في كل من عمان والقدس

مدير مؤسسة الاقراض الزراعي

مدير عام الطيران المدني .

٣ - منح مساعد وكيل وزارة الداخلية حق اقتناء سيارة بمقتضى الفقرة (جـ) من المادة ١٢ المعدلة من النظام المشار اليه .